



ما بعد الحزبية من فقه الضرورة في العمل الإسلامي

د/ عبد العزيز كامل - مصر

باحث إسلامي وعضو هيئة تحرير مجلة البيان

ملخص البحث:

يعتبر التكتل بين مجموعات البشر من البديهيات في الفكر السياسي، فهو من طبائع الحياة الإنسانية وضرورتها، فلقد فرضت طبيعة العصر التوجه نحو التكتل وتكوين المجموعات السياسية والاقتصادية، والتحالفات العسكرية والاستراتيجية، حتى أطلق عليه عصر التكتلات.

وقطعت غالبية المجتمعات والدول أشواطاً على طريق التكتل والتوحد، سواء تحت أيديولوجيات أو مصالحيات، وحدث التعايش والتعامل بينهما برغم التناقضات الجذرية بين مكوناتها.

وعلى النقيض في المجتمعات والدول الإسلامية والعربية، فعلى الرغم من كثرة العوامل المشتركة بينها، إلا أنها لا تزال أبعد بكثير مما تفرضه الضرورة، من تقارب وتكتل وتجمع، مع أن الإسلام دعا إلى التوحد والتكتل لغايات سامية.

وإنه لمن العجيب أن يشكك البعض في مشروعية عمل التكتلات والجماعات الإسلامية، مع أن الاجتماع والتعاون مطلب شرعي، والجماعة روح الديانة الإسلامية، خلاف ما أنتجته الجماعات من إيجابيات خلال ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن.

من الطبيعي أن تكتنف النقائص بالعمل الإسلامي؛ لأنه دائماً ما يُمارس في ظروف شدة وأوقات أزمة، وأكثر ما قد ينتج عنه هو ظهور أنواع من التكتل الحزبي السلبي غير الشرعي، وهي الحزبية التي تُفَرِّق القلوب، وتشردم الصفوف، وتبدد الجهود، وهذه الحزبية أوجدها غياب القيادة الواحدة، والمرجعية الواحدة والتوجه الواحد، أما الحزبية المطلوبة الإيجابية فهي التحزب والتجمع في ظل محبة الله وطاعته والانقياد لشريعته.

لقد أوصلت الحسابات الحزبية غير الشرعية إلى ممارسات تخالف الشريعة، بل وتخالف العقيدة، ومع ذلك فالجماعات الإسلامية لا يزال لها دور رائد وموقع قائد في ميادين التمكين للدين، فالظروف التي تسببت في نشأتها لا زالت قائمة، ولذا عليها أن تنطلق إلى تطوير أدائها وتعديله في إطار ضوابط الشريعة.

والدعوة إلى تجاوز مرحلة الجماعات قبل إيجاد البدائل، هو بالإضافة إلى أنه غير مصلحي، فإنه غير واقعي، إلا أن الطرح البديل هو تصحيح الوجهة في اتجاه (ما بعد الحزبية)، وكذا التوجه نحو التطوير والتعديل في أُطر العمل الجماعي، مع الاستمرار في التوسع خارج إطار الجماعات أو في تجمعات من نوع جديد.

أفكار ومقتطفات

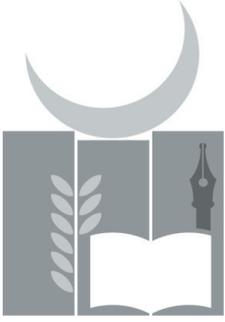
- فرضت طبيعة العصر التوجه نحو التكتل، وتكوين المجموعات السياسية والاقتصادية والتحالفات العسكرية والاستراتيجية، حتى سمي هذا العصر بعصر التكتلات.
- هناك تكتلات سياسية صرفة، ظلت تتوالى في أشكال مختلفة بين مجموعات من الدول، ولعل منظمة الأمم المتحدة ذاتها هي أبرز الأشكال المعاصرة لهذا التكتل، الذي يبدو للناس تنظيمًا للشئون الدولية، في حين أنه في حقيقته حماية لمصالح الدول الخمس الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، والتي تتمتع منذ أكثر من نصف قرن بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.
- أصبح حلف شمال الأطلسي (الناتو) رأس حربة في كل حروب الولايات المتحدة ضد العالم الإسلامي، وآخر ذلك تسلمه لمهام استكمال العدوان على أفغانستان المحتلة.
- يلاحظ أن حلف الناتو كتكتل عسكري نصراني دولي قد اتخذ من الصليب شعارًا له في شكل نجمة رباعية (صليب) يخترق الأطراف الأربعة للكرة الأرضية.
- إن الإسلام قد دعا إلى التوحد والتعاقد والتعاون لغايات سامية، تجمع مصالح الدين والدنيا، وتحقق الأغراض الشريفة لاستخلاف الإنسان في الأرض.
- يمثل نظام الخلافة الإسلامية من الناحية النظرية التجسيد الصحيح لدور الإنسان في الاستخلاف في الأرض، جامعًا بين ما يصلح الدين والدنيا معًا.
- لقد كان للمسلمين إذن كيان عالمي سياسي حتى أوائل القرن الميلادي المنصرم في شكل اتحاد تقوده تركيا، وهو اتحاد كان قوة وحماية للمسلمين طيلة تلك القرون.
- منذ أن مُزق العالم الإسلامي ودُمّرت وحدته، وأعداؤه لا يدخرون جهدًا في إيصاله إلى المزيد من التمزق والتفوق والضعف، فما من محاولة للنهوض على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، إلا وتواجه بالتآمر المفضوح والتحرش المعلن.
- كانت نشأة الجماعات الإسلامية في العديد من بلاد المسلمين بعد سقوط أو إسقاط دولة الخلافة الإسلامية في أوائل القرن الميلادي المنصرم؛ دليلاً على أن هذه الأمة ستظل حية، قد تُوعك أو تُنهك، ولكنها لا تدول أو تزول.
- قامت جماعات العمل الإسلامي -ولا تزال- بدور تاريخي، حفظ سفينة أمتنا من الغرق بإذن الله، فالتحديات التي واجهت الأمة طوال قرن مضى في المشارق والمغرب، ومن الداخل والخارج؛ كانت

قضايا العمل الإسلامي

- تكفي لأن تحوّل هذه الأمة إلى أثر بعد عين، ولكن الله تعالى استنقذ أمة الإسلام بجهود المخلصين من أبنائها الذين أنشدوا لإقامة شرعة التعاون على البر والتعاقد على التقوى.
- إن القاعدة الشرعية التي تنص على أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ تُضفي أقوى أنواع المشروعية والمصادقية على الأعمال الجماعية المنضبطة بالأحكام الشرعية.
- إذا أخذ العمل الإسلامي صورة (ولايات حزبية) متعددة، لكل منها شخص رأس، ولكل منها منهج يوالي الأتباع عليه ويعادون؛ فإن هذا هو ما يُحدث الحزازات، وينشئ العصبية، ويغذي المشاحنات.
- أعادت الجماعات أو المجموعات المهمة بالعلم والتعليم والبحث الشرعي، صياغة الفكر الإسلامي إلى النهج الصحيح في مواطن كثيرة من العالم الإسلامي.
- كانت أكثر الجماعات الكبيرة -ولا تزال- محاضن للتربية والتوجيه لأفرادها ولمن حولها، بدرجات متفاوتة، وهو ما ساهم في تنشئة شريحة جادة في الأجيال المتعاقبة.
- حين كانت الأحزاب والتنظيمات العلمانية بأطرافها تُخرج الأجيال الممسوخة والعميلة داخل بلاد المسلمين؛ كانت الجماعات الإسلامية تُخرج أجيالاً مغايرة، تنشُد التغيير وتنشط في الإصلاح.
- برزت للتجمعات الإسلامية، باختلاف أطرافها، جهود في العمل الخيري الرسمي وغير الرسمي، انعكست إيجابياتها في النهوض بالمستوى الجماعي والتربوي في دوائر أوسع من دائرة الجماعات.
- وُجدت على الساحة الإسلامية بعض الجماعات التي أدخلت العمل السياسي ضمن أولوياتها، وقد نشأ ذلك مبكراً في كل من مصر وتركيا والسودان وباكستان، ثم تتابع في بلدان أخرى كالكويت واليمن والجزائر والمغرب، واندونيسيا وماليزيا وغيرها.
- الأخبار التي تحتل الصدارة في أحوال الدنيا يومياً، أصبحت هي أخبار الأماكن الساخنة في العالم الإسلامي، المستهدَف من كل الطامعين والطامحين.
- كان لا بد من إنشاء وتقوية مخالب وأنياب دفاعية، تذود بها الأمة عن أرضها وعرضها ومقدراتها في مواطن الخطر. لقد نشأت ثم تطورت ثم توسعت جماعات إسلامية مجاهدة في فلسطين وكشمير وأفغانستان والشيشان والبوسنة والفلبين.
- لقد أوجدت جهود الجماعات المدافعة عن حياض الأمة في كثير من الأحيان ظروفاً سياسية جديدة، أصبح من الممكن أن يبني عليها السياسيون؛ لحفظ الثمار من خطف الأغيار.
- الظرف الطبيعي في حياة الأمة وفق ما حددته الشريعة، وحكاة التاريخ، يقتضي أن تكون للمسلمين جماعة واحدة، ذات قيادة واحدة، ومرجعية واحدة، وخطة واحدة وتوجه واحد، يسير بها في اتجاه ثابت نحو هدف متفرد، وهو أن تكون كلمة الله هي العليا، وقوة الحق هي الأولى.

- الأمر الذي يغفل عنه البعض، ويتجاهله الآخرون، هو أن العمل الإسلامي كله بجهوده الجماعية والفردية، والعننية والسرية، السلمية والنضالية، هو عمل يُمارس في ظروف شدة وأوقات أزمة.
- أصل ولاية أولياء الله، هي التحزب والتجمع في ظل محبته وطاعته والانقياد لشريعته، والمتحزبون على هذا الأمر والمتناصحون به والمتناصرون عليه والمتنافسون فيه، هم حزب الله.
- إن الذي أعنيه في هذه المقولة التي عَنَوْتُ بها المقال (ما بعد الحزبية) هو الحزبية السلبية غير الشرعية، التي تفرق القلوب، وتفسد النوايا وتشردم الصفوف وتبدد الجهود، وهذه الحزبية -على سوء غرسها وخبث ثمارها- أوجدها غياب القيادة، وتفرق المرجعية، وتعدد الجهات.
- كم أجهضت الحزبية المقيتة من مشاريع؟! وكم شوهدت من أفكار؟! وكم هدمت من رموز؟! وأماتت من طاقات؟! وأهدرت من قدرات؟!!
- بالحزبية الجانحة؛ كل مشروع ناجح للآخرين هو خصم من نجاحنا، وكل فكرة رائدة لغيرنا هي زائدة عن الحاجة، وكل رمز صاعد نحو الريادة من خارج الحزب؛ هو خطر شديد على بقاء ونقاء الحزب! وكل طاقة عمل مع غيرنا، فهي تعمل لغير صالحنا...!
- قد بُلي العمل الإسلامي في الجزائر ببعض الحزبيين الذين آثروا نصرة العلمانيين على الإسلاميين، لا لشيء إلا لاختلاف الانتماء الحزبي مع أن الراية والغاية يُفترض أنها واحدة.
- نَكِبَ العمل الإسلامي في مصر واليمن والسودان وفلسطين ببلايا حزبية مشابهة، كانت الحزبية فيها دائماً تشق الصفوف وتضعف الأداء وتفرق الجهود.
- قد يقال: إن التحزب على مبدأ أو فكرة أو شخص أو جماعة، هو من المظاهر والظواهر الطبيعية في الحالة المجتمعية، طوال تاريخ الأمم والأفراد والجماعات والمجتمعات، ولا يمكن تلافي الخطأ فيها أو التلاقي على الصواب فيها بشكل مطلق. ويجب عن هذا بأن حتمية الوقوع القدرى شيء، وتسويغ الوجود الشرعي شيء آخر.
- الذين ينادون بتجاوز عمل الجماعات في عصرنا الراهن متحدّين عن مرحلة (ما بعد الجماعات)، إنما هم كمن يدعو لهدم بناء قديم عريق عامر، بدعوى إنشاء بنيان جديد ومعاصر، دون أن يكون لهم في مشروع البناء الجديد رأس مال لتأمين التكلفة، أو مهندسون للتخطيط، أو عمّال للبناء، فتكون النتيجة هي الاستقرار في العراء، والتقدم إلى الوراء.
- صحيح أن العمل الجماعي في ذاته ليس غاية وإنما وسيلة، ولكن من قال: إن الوسائل يُضحى بها قبل تأمين البدائل؟!!

- من الممكن أن يتحسن أداء الجماعات الإسلامية أضعافاً مضاعفة، إذا تخلت عن جعل الحسابات الحزبية ميزاناً توزن به الأشياء، ومعياراً للولاء والبراء.
- ما المانع من أن يعمل العاملون في مواقعهم التي يُسّرّوا لها في أجواء جديدة ونظيفة، يحل الاحترام فيها محل الصدام، والتناصر محل التنافر؟! وما المانع أن يستشعر كل عامل أنه مكمل للآخر، والآخر مكمل له، حيث تحتاج قضية العمل للإسلام إلى مجموع جهود الحاملين لرايته، العاملین لنصرته.
- إن العاملين في مجال العلم والدعوة في الأمة هم القلب النابض في ذلك الجسد، والسياسيون والمثقفون هم العقل المفكر فيه، والمجاهدون والمحتسبون هم اليد التي يبطش بها والرّجل التي يمشي بها والعين التي يبصر بها.
- لا يمكن أن نتصور ساحة إسلامية نضج العمل الإسلامي فيها، دون أن تكون قد تجاوزت مرحلة العصبية، فقد آن الأوان للإسلاميين أن يُفطموا من المشاعر الحزبية الطفولية غير البريئة.



ما بعد الحزبية من فقه الضرورة في العمل الإسلامي

د/ عبد العزيز كامل - مصر

باحث إسلامي وعضو هيئة تحرير مجلة البيان

لقد أخذت التكتلات أشكالاً متعددة في العالم المحيط بنا، فهناك تكتلات بين الدول، وتكتلات بين القوى داخل الدول، وهناك تيارات ومؤسسات تتعامل بمنطق التكتل والتكامل: محلياً أو إقليمياً أو عالمياً.

فعالمياً وعلى المستوى السياسي والاقتصادي؛ نشأ العديد من أشكال التكتل والتجمع، فقد شكّل الأوروبيون الاتحاد الأوروبي، الذي جاء نتاج عملية تعاون واندماج، بدأت عام ١٩٥١م بين ست دول، وظلت الدول الأوروبية تلحق بهذا الاتحاد، ولم يمض نصف قرن حتى بلغ عدد دول الاتحاد الأوروبي ٢٧ دولة، تتعاون فيما بينها على ثلاثة أسس:

أولها: وحدة المجتمع الأوروبي، بما في ذلك وحدة السوق والعملية.

والأساس الثاني: وحدة المصالح السياسية الخارجية والدفاعية.

والأساس الثالث: التعاون في المجال الأمني والشؤون الداخلية.

وداخل الاتحاد الأوروبي توجد المجموعة الأوروبية التي تأسست عام ١٩٥٧، وقد بدأت بتدعيم التعاون في مجالات الطاقة والتعدين والذرة وغيرها، ثم كوّنت فيما بينها السوق الأوروبية المشتركة. وشكّلت الدول الغربية فيما بينها أيضاً

مقدمة:

التجمع والتكتل بين مجموعات البشر من طبائع الحياة الإنسانية وضروراتها، وأهميته في اكتساب القوة أو الحفاظ عليها من البدهيات في الفكر السياسي والتخطيط الاستراتيجي، وقد فرضت طبيعة العصر التوجه نحو التكتل وتكوين المجموعات السياسية والاقتصادية، والتحالفات العسكرية والاستراتيجية، حتى سُمّي هذا العصر بـ «عصر التكتلات».

وقد قطعت كل المجتمعات والدول - ما عدا المجتمعات والدول الإسلامية - أشواطاً على طريق التكتل والتوحد والتعاون، سواء تحت أيديولوجيات أو مصلحيّات، متقاربة أو متباعدة، وحدث التعايش والتعامل بينها على الرغم من التناقضات الجذرية بين مكوناتها في كثير من الأحيان.

أما المجتمعات والدول الإسلامية والعربية، وعلى الرغم من كثرة العوامل المشتركة بينها في النواحي الدينية والثقافية والجغرافية والمصلحية، إلا أنها لا تزال أبعد بكثير مما تفرضه الضرورة - دينياً ودنيوياً - من تقارب وتعاضد وتجمع.

والتكتلات والتحالفات العسكرية أيضًا من سمات هذا العصر، ولعل من أبرزها حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تأسس في عام ١٩٤٩م، بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي وُقِّعت في واشنطن ذلك العام، وكان الهدف من تأسيس ذلك الحلف -الذي اتخذ من العاصمة البلجيكية (بروكسل) مقرًا لقيادته-

العمل على تنسيق التكتل بين دول المعسكر الغربي الرأسمالي ضد المعسكر الشرقي الشيوعي؛ حيث تصدرت أمريكا زعامة العالم الغربي في ذلك الحلف؛ لمواجهة المد الشيوعي الذي جسَّده (حلف وارسو) المنشأ عام ١٩٥٥م، وكان ذلك الحلف

الشيوعي يضم دول شرق ووسط أوروبا مع روسيا. لكن هذا الحلف تفكك مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م.

لقد بقي حلف شمال الأطلسي قوة عسكرية وحيدة ذات صفة عالمية، وظل يتطور ويتوسع، فقد ضم عند تأسيسه عام ١٩٤٩ اثني عشر دولة هي: أمريكا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، بلجيكا، الدانمارك، هولندا، البرتغال، النرويج، إيسلندا، لكسمبرج. ثم انضمت لهذا الحلف كل من: اليونان، ألمانيا الغربية، أسبانيا، وتركيا التي تُعد الدولة الإسلامية الوحيدة في هذا التحالف؛ حيث قُبِلت عضويتها فيه لأسباب مصلحة عسكرية، يفيد منها التحالف أكثر مما تستفيد تركيا؛ ولهذا فإن الإجماع الأوروبي قد انعقد على عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي؛ لحرمانها من الاستفادة من مزايا هذا الاتحاد القائم على تعاون أوروبي نصراني.

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، انضم العديد من دول الكتلة الشرقية الأوروبية إلى حلف شمال الأطلسي، فالتحقت به جمهوريات: التشيك، والمجر، وبولندا، وبلغاريا

منظمة التجارة العالمية، التي تطورت عن اتفاقية (الجات) في أكتوبر عام ١٩٤٧م بين بعض الدول؛ للتخفيف من القيود التي تعترض التجارة الدولية، ولتخفيض الرسوم الجمركية.

ثم أعلنت منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ١٩٩٥م، لتحل محل اتفاقية (الجات)، وأصبح أعضاؤها ١٤٧ دولة، وللولايات المتحدة والدول الغربية دور رئيس فيها.

وهناك أيضًا تكتل الدول الصناعية السبع الكبرى: أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان، ثم انضمت إليها روسيا في

أواخر عهد الاتحاد السوفيتي. وقد كانت نشأة هذه المجموعة ردًا على توحيد الموقف العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م باستخدام سلاح البترول؛ حيث ترعمت فرنسا الدعوة لتكتل العالم الصناعي (المسيحي في غالبيته) لمواجهة أي تحديات من الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها الدول العربية.

وقد بدأ نشاط الدول الثماني الصناعية في المجال الاقتصادي، ثم توسع إلى الجانب السياسي؛ ولأن السياسة والاقتصاد متداخلان فيما بينهما؛ فإن كل أشكال التنسيق والتعاون الاقتصادي ينعكس في النهاية على التوجهات السياسية. ومع ذلك؛ فهناك تكتلات سياسية صرفة، ظلت تتوالى في أشكال مختلفة بين مجموعات من الدول، ولعل منظمة الأمم المتحدة ذاتها هي أبرز الأشكال المعاصرة لهذا التكتل، الذي يبدو للناس تنظيمًا للشئون الدولية، في حين أنه في حقيقته حماية لمصالح الدول الخمس الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، والتي تتمتع منذ أكثر من نصف قرن بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولها حق الاعتراض (الفيتو) على أي إجراء عالمي يتعارض مع مصالحها.

في السنوات الأخيرة اتجهت أوروبا إلى التوحد عسكريًا، مع مشاركتها المركزية لأمريكا في حلف شمال الأطلسي، فهناك توجه قوى لتكوين تحالف عسكري أوروبي مستقل

إلى التوحد والتعاقد والتعاون لغايات سامية، تجمع مصالح الدين والدنيا، وتحقق الأغراض الشريفة لاستخلاف الإنسان في الأرض، ولهذا جاءت الدعوة في نصوص الوحي موجهة للمسلمين بأن يعتصموا بحبل الله جميعاً ولا ينفقوا، وبأن يكونوا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، وبأن يكونوا كالبنيان المرصوص، وبأن يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات، ونحو ذلك من الهدايات الإسلامية في الاجتماع والاعتصام والتكتل على الخير، كل هذا ليكون شعار تعاونهم هو (البر والتقوى)... بينما شعار تجمع غيرهم في الغالب هو (الإثم والعدوان).

لقد ترجم هذا على أرض الواقع بنشوء الكيانات الإسلامية الجامعة، بدءاً من دولة المدينة التي أقام الرسول صلى الله عليه وسلم دعائمها؛ حيث أصبحت وعاءً يجمع غايات ومقاصد الشريعة كلها؛ لتصب في مصلحة الأمة الإسلامية بل الخليقة الإنسانية، ثم تابعت بعد دولة المدينة كيانات إسلامية ذات أدوار عالمية، وهي ما عُرف بدول الخلافة الإسلامية؛ حيث يمثل نظام الخلافة الإسلامية - من الناحية النظرية - التجسيد الصحيح لدور الإنسان في الاستخلاف في الأرض، جامعاً بين ما يُصلح الدين والدنيا معاً، وقد كانت مرحلة الخلافة الراشدة أصدق تمثيل لذلك، ثم تبعها الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية، ثم تفرقت الكيانات الإسلامية الجامعة لتتوحد من جديد تحت راية الخلافة العثمانية، التي كانت من أبرز الكيانات العالمية في التاريخ، حيث غطت أراضي شاسعة في القارات الثلاث الكبرى: آسيا وأوروبا وإفريقيا، وامتدت لأكثر من خمسة قرون من عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م إلى عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م.

لقد كان للمسلمين إذن كيان عالمي سياسي حتى أوائل القرن الميلادي المنصرم، في شكل اتحاد تقوده تركيا، وهو اتحاد كان قوة وحماية للمسلمين طيلة تلك القرون.

وأستونيا وليتوانيا، ورومانيا وسلوفاكيا، وسلوفينيا. ومرة أخرى برهن الغرب على عصبته الصليبية؛ حيث استبعد الدول التي تضم شعوباً إسلامية من العضوية، وهي: ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود. وقد أصبح حلف شمال الأطلسي (الناتو) رأس حربة في كل حروب الولايات المتحدة ضد العالم الإسلامي، وآخر ذلك تسلمه لمهام العدوان على أفغانستان المحتلة، يلاحظ أن حلف (الناتو) ككتل عسكري نصراني دولي، قد اتخذ من الصليب شعاراً له في شكل نجمة رباعية (صليب) يخترق الأطراف الأربعة للكرة الأرضية!

وفي السنوات الأخيرة اتجهت أوروبا إلى التوحد عسكرياً، مع مشاركتها المركزية لأمريكا في حلف شمال الأطلسي، فهناك توجه قوي لتكوين تحالف عسكري أوروبي مستقل؛ حيث تُفوق قوة جيوش دول الاتحاد الأوروبي في مجموعها قوة جيش الولايات المتحدة، فمجموع عدد جيوش الاتحاد الأوروبي تصل إلى نحو مليوني جندي مسلح، لكنها تعمل - حتى الآن - داخل أراضيها فقط، ويخطط الأوروبيون لتوحيد هذه الجيوش في حلف واحد، ويرتبون لأن تكون له مهام في كل أنحاء العالم؛ حيث يجري الترتيب لتشكيل قوات تدخل أوروبية تابعة للاتحاد الأوروبي بدءاً من عام ٢٠٠٧م؛ لتستطيع هذه القوات التدخل والوصول إلى أي مكان في العالم في وقت قصير، وقد بدأت بواكير نشاط هذا الحلف العسكري الوليد تحت اسم قوات (سفور)؛ حيث حلت محل قوات (الناتو) في كل من جمهوريتي البوسنة والهرسك والجبل الأسود الإسلاميتين في أوروبا.

تكتلات التعاون... بين (البر والتقوى).... (الإثم والعدوان):

إذا كانت التحالفات والتكتلات بين غير المسلمين، تدفع إليها أطماع السيطرة المادية، والجشع الدنيوي، والاستعلاء العنصري والثقافي، فإن الإسلام قد دعا

تُوعك أو تُنهك، ولكنها لا تدول أو تزول، فقد أثبتت أمتنا خيريتها في ذلك الظرف الحرج، من خلال انتداب جموع متنوعة من أفراد شعوبها للقيام بالعديد من المهمات والواجبات التي يُفترض أن تقوم بها القيادة السياسية الموحدة، أو حتى القيادات الجادة المتعددة. ولكن بشغور الزمان من تلك القيادة، كان من المحتم أن تقوم الأمة بنفسها بأداء المستطاع من تلك المهمات والواجبات، عن طريق عدد من الجماعات التي تنوعت فصائلها وتعددت وظائفها، فمن جماعات نذبت نفسها للحفاظ على ثوابت الأمة الاعتقادية والمنهجية من خلال الاهتمام بالعلم الشرعي تعلّمًا وتعليمًا، ومن جماعات تفوقت في العمل الاجتماعي والتقييم السلوكي، وأخرى تفرغت لتأسيس فكر سياسي قابل للتعامل مع مرحلة انفصال السلطان عن القرآن، إلى نوع آخر من الجماعات التي هبّت للدفاع عن الأمة والدّؤد عن حياضها، بصد حملات العدوان عليها من الخارج، في وقت عجزت فيه الجيوش الرسمية المحترقة أو المخترقة عن الصمود في أكثر ساحات النزال.

نستطيع أن نقول -باطمئنان-: إن تلك الجماعات التي مارست العمل الإسلامي بكافة صورته، كان وجودها واستمرارها ضرورة لوجود واستمرار الحياة الإسلامية في ظرف غياب الدولة الإسلامية بالمعنى الشامل، صحيح أن المسلمين دخلوا منذ غياب سلطانهم القوي عن الأرض في ظرف استثنائي طويل، لا يزالون يعيشون تحته حتى الآن، لكن لا أحد يدري عن الحال الذي كان يمكن أن تكون عليها الأمة لو لم يُقسّم الشرفاء منها الأدوار المهمة فيما بينهم؛ لسداد ثغرات الواجبات العينية والكفائية، التي تتأكد على الأمة في ظروف الأمن أو الخوف.

لا أريد هنا أن أخوض في التفاصيل التاريخية لنشأة تلك الجماعات؛ حيث الغوص في الظروف المكانية والزمانية والإنسانية التي أنتجت كلاً منها، ولكنني سأترك هذا للذاكرة العامة التي تستحضر

وقد جمع الله بدولة الخلافة العثمانية شتات المسلمين، ووحد صفوفهم في مواجهة تحديات وتعديات الأوروبيين والروس والهندوس وأحفاد المجوس؛ حيث ظل هؤلاء جميعًا يتناوشون هذا الكيان الإسلامي في مواجهات متواصلة، كانت تُردُّ وتُردُّ في الغالب، حتى تكاثرت الجراح في النهاية على ذلك الجسد، واجتمعت عليه العلل، إلى أن صار الأوروبيون يطلقون عليه وصف (الرجل المريض)! ولم تدع ذئاب أوروبا ذلك الجسد المنهك للموت؛ فضلاً عن التعافي، بل تكتلت وتحالفت للانقضاض عليه وتقسيم أجزائه، بدءاً من الأطراف وانتهاء بالقلب في اسطنبول، التي احتل الإنجليز عاصمتها، بعد أن كانوا قد تقاسموا مع الفرنسيين والإيطاليين والألمان والهولنديين وغيرهم أوصل العالم الإسلامي والعربي، الذي كان تحت حماية تلك الدولة العثمانية.

ومنذ أن مُزّق العالم الإسلامي، وأعداؤه لا يدّخرون جهداً في إيصاله إلى المزيد من التمزق والتفريق والضعف، فما من محاولة للنهوض على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري، إلا وتواجه بالتأمر المفضوح والتحرش المعلن. لكن هذه الأمة - رغم كل مظاهر الضعف الذاتي والاستضعاف الخارجي الذين عرضا لها في الأزمنة الأخيرة - ظلت تمانع وتدافع، وتخرج منها أصوات الداعين للعودة، ومحاولات الناهضين من الكبوة، وقد تمثل ذلك في نشأة حركات وجماعات في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي منذ الربع الأول من القرن العشرين، حاولت العودة بالأمة إلى طريق النهوض والتوحد من جديد.

نشأة الجماعات الإسلامية

كانت نشأة الجماعات الإسلامية في أنحاء متفرقة من العالم الإسلامي، بعد سقوط أو إسقاط دولة الخلافة الإسلامية في أوائل القرن الميلادي المنصرم، دليلاً على أن هذه الأمة ستظل حية، قد

وَتَذَهَبَ رِيحَكُمْ ﴿ [الأَنْفَال: ٤٦]، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» (١)،

وقال: «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة؛ فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد». (٢)

وهذه النصوص - وغيرها كثير - تجعل إنشاء الصفوف الإسلامية وتقويتها وتقريبها

من الأعمال المشروعة استحباباً أو وجوباً، وإذا كان توحيد الصفوف في حال وجود الولاية العامة والكيان الممكن مطلوباً، فإنه في زمن الضعف أولى، وفي حالة الفرقة أو جب وأكد، فالتعاون في العمل الإسلامي واجب لا تتم واجبات كثيرة وكبيرة أخرى إلا به.

لقد تواترت فتاوى أهل العلم والعمل قديماً وحديثاً، على القول بمشروعية التعاون الجماعي، حتى أصبح العمل والفتوى، على إيجاب أو استحباب التضامن مع الجماعات الإسلامية الساعية في نشر الدين، أو المتصدية لأعداء الدين في مشارق الأرض ومغاربها، وتكاثر عن أهل العلم التصريح بجواز دعمها حتى بأموال الزكاة، وهو ما يدل على أن إجماعاً معاصراً قد انعقد على مشروعية العمل الجماعي من حيث الأصل، وإن اختلفت الأنظار في بعض الوسائل والممارسات. وقد أطلق الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - على العمل الجماعي وصف (التعاون الشرعي)، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وشبك بين أصابعه». (٣)

وقال - رحمه الله - : «وجود هذه الجماعات

الخطوط العريضة من ذلك، أو للدراسات المتعددة التي وُضعت من أجل بيان ذلك. والذي سأعتمده هنا هو الكلام بالوصف العام الذي ينظم الاتجاه المتشابه من تلك الجماعات في سلك واحد، وإن اختلفت الأسماء والأزمنة والأمكنة.

لقد قامت جماعات العمل الإسلامي - ولا تزال - بدور تاريخي، حفظ سفينة أمتنا من الغرق بإذن الله، فالتحديات

التي واجهت الأمة طوال ما يزيد عن قرن مضى، في المشارق والمغارب ومن الداخل والخارج، كانت تكفي لأن تحول هذه الأمة إلى أثر بعد عين، ولكن الله تعالى استنقذ أمة الإسلام بجهود المخلصين من أبنائها الذين انتدبوا لإقامة شرعة التعاون على البر، والتعاضد على التقوى، ومن العجب أن أقواماً شككوا في مشروعية عمل تلك الجماعات أو جدواها، مع أن الاجتماع والتعاون مطلب شرعي ومقصد حياتي، والجماعة روح الديانة الإسلامية في شرائعها وشعائرها، كما لا يخفى على أدنى تأمل.

صحيح أن (الجماعة) في النصوص الشرعية لها معناها الخاص في بعض الأحيان، بحيث يُقصد بها الولاية الإسلامية العامة التي تُفترض طاعتها على مجموع الأمة، إلا أن الجماعة بذلك المعنى الخاص، لا يمكن التوصل إليها حال غيابها إلا من خلال سلسلة من الأعمال الجماعية الأدنى، التي يمكن أن تُتوج في النهاية بالعودة إلى الجماعة العامة أو الدولة الموحدة، وهنا فإن القاعدة الشرعية التي تنص على أن: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، تُضفي أقوى أنواع المشروعية والمصادقية على الأعمال الجماعية المنضبطة بالأحكام الشرعية. لقد قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا﴾

وقبل الانهماك في الحديث عما عُنُوْتُ به لهذا الدراسة -وهو قضية (ما بعد الحزبية)- أحب أن أشير بصورة إجمالية إلى أهم الإيجابيات التي أوجدها العمل الجماعي على الساحة الإسلامية، خلال ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن، سواء كانت هذه الجماعات رسمية أو غير رسمية، سلمية أو مقاومة، فكرية أو وظيفية.

وأهم هذه المجالات ما يلي:

1- في المجال العلمي والمنهجي :

أعدت الجماعات أو المجموعات المهمة بالعلم والتعليم والبحث الشرعي، محاضن الفكر الإسلامي إلى النهج الأصيل في مواطن كثيرة من العالم الإسلامي، فأوجدت بذلك مساحة لإحلال السُّنة مكان البدعة، والحقيقة مكان الخرافة، والأصالة مكان الزيف، وهو ما أعاد للأمة قسطاً كبيراً من هويتها التي كانت مهددة بالضياع، في ظل إصرار الحكومات العلمانية على رعاية الأفكار التغريبية أو الإلحادية أو التحريفية التخريفية في بلاد المسلمين، وقد أثمرت هذه الجهود العلمية انبعاث روح جديدة لحبّ الإقبال على العلم، فكثر الطلب في الجامعات والمعاهد والمدارس الإسلامية، وكثرت دور النشر المتخصصة في إحياء التراث ونشره.

صحيح أن المجموعات العاملة في مجال العلم والتعليم، ليست كلها جماعات بالمعنى التقليدي أو التنظيمي، ولكنها في النهاية تمثل جهوداً منظمة، تدخل ضمن إحدى صور العمل الجماعي الذي تتوزع فيه المهام، وتتكامل الأدوار.

ولا شك أن النهضة العلمية قد أثمرت أيضاً نهضة فكرية وثقافية وإعلامية؛ حيث ساهم بعث المنهج الصحيح في ضبط الكثير من الأنشطة الفكرية والثقافية بكل ما بينى عليها من تحركات عملية.

الإسلامية فيه خير للمسلمين، ولكن عليها أن تجتهد في إيضاح الحق مع دليله، وألا تتنافر مع بعضها، وتحرص على ترك ما يشوش بينها وبين غيرها، ولا مانع أن تكون هناك جماعات إذا كانت تدعو إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٤).

إذن هناك تعاون شرعي، الأصل فيه ضم الجهود في عمل الخير بعضها إلى بعض، دون إلزام ديني بالطاعة لشخص معين، كمضاهاة للطاعة الواجبة للإمام الشرعي العام للأمة (الخليفة أو السلطان)، الذي وردت النصوص الشرعية بوجوب بيعته، وتحريم الخروج عليه أو التأخر عن طاعته.

إنه لا يُتصور في عمل كبير ديني أو دنيوي، أن يقوم بغير تلاقح الجهود وتنسيقها، وتوزيعها في عمل جماعي منظم التخطيط، منتظم التنفيذ، يقوم على متابعتها رأس من الناس، أو عدد من الرؤوس المتعاونين.

أما إذا أخذ العمل الإسلامي صورة (ولايات حزبية) متعددة ومتباعدة، لكل منها رأس مفرد ومنهج منغل، يوالي الأتباع عليه ويعادون، فإن هذا هو ما يحدث الحزازات؛ وينشئ العصبية، ويغذي المشاحنات؛ حيث يؤدي التكتل على ذلك الوجه إلى ألوان من التشرذم والتفرق والتنافس في غير عمل الآخرة.

لا شك أن العمل الجماعي إذا خلا من تلك الآفات، فإنه من الضرورات التي لا يتم الكثير من الواجبات إلا بها، وعلى رأسها واجب حماية الدين والتصدي لأعداء الأمة في زمن الانكشاف العام الذي تعيشه؛ حيث لا جماعة واحدة، ولا كيان ممكن جامع، ولا شوكة قادرة على مواجهة كل التحديات، في حين أن أشكال التعاون على الإثم والعدوان، أو الإلحاد والكفران، أو الابتداع والتحريف، نراها ممثلة في أركان الأرض الأربعة، بعضها في شكل دول، أو تحالفات بين عدة دول، بكل ما للدول من إمكانيات - كما سبق التمثيل -، وبعضها في شكل جماعات وميليشيات وجمعيات، تتعاون فيما بينها.

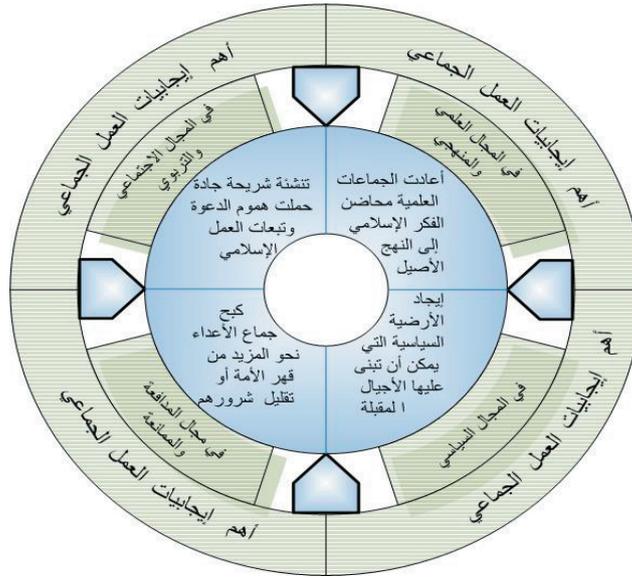
٢- في المجال الاجتماعي والتربوي :

كانت أكثر الجماعات الكبيرة - ولا تزال - محاضن للتربية والتوجيه لأفرادها بدرجات متفاوتة، وهو ما ساهم في تنشئة شريحة جادة في الأجيال المتعاقبة، حملت مع الأيام هموم الدعوة وتبعات العمل الإسلامي، ففي حين كانت الأحزاب والتنظيمات العلمانية والثورية بأطرافها تُخَرِّج الأجيال الممسوخة والعميلة داخل البلدان الإسلامية، كانت الجماعات الإسلامية تُخَرِّج أجيالاً مغايرة، تنشأ التغيير، وتنشط في الإصلاح، وتخلص لأوطان المسلمين، وعلى الرغم مما شاب بعض تلك المحاضن من آفات أو هنات، فقد كان لها دور غير منكور في إحياء الأمة،

كجهود رعاية الأيتام والأرامل، وإعانة الفقراء، والتحرك الإغاثي في أوقات المحن.

٣- في المجال السياسي:

وُجدت على الساحة الإسلامية بعض الجماعات التي أدخلت العمل السياسي ضمن أولوياتها، وقد نشأ ذلك مبكراً في كل من مصر وتركيا والسودان وباكستان، ثم تتابع في بلدان أخرى كالكويت واليمن والجزائر والمغرب، وإندونيسيا وماليزيا وغيرها، وقد كان للنشاط السياسي الذي مارسته بعض الجماعات من تلك البلدان آثار إيجابية في كثير من الأحيان، على الرغم من شدة التحدي ووعورة المسالك، وتعقد الكثير من المسائل أمام



من يخوض في هذا الخِصَمِّ، ولا شك أن تدريب المسلمين على فهم أبعاد الواقع السياسي والتعامل معه في بلدانهم وفي العالم من حولهم، تتزايد أهميته مع الأيام، وبخاصة أن الإسلام وقضايا المسلمين، أصبحت هي موضوع الاهتمام الأول على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، فالأخبار التي تحتل الصدارة في أحوال الدنيا يومياً، أصبحت هي أخبار الأماكن الساخنة في العالم الإسلامي، المستهدف من كل الطامعين والطامحين.

فقد كان كل فرد من المربين والدعاة يلي عملية الإصلاح في دائرته الأدنى، من الأقارب والأرحام والجيران وزملاء العمل، وبرزت للتجمعات الإسلامية باختلاف أطرافها جهود في العمل الخيري، انعكست إيجابياتها في النهوض بالمستوى الجماعي والتربوي في دوائر أوسع من دائرة الجماعات، وقد وصل الأمر ببعض الحكومات أن تغاضت عن تلك الجهود؛ لأنها ترفع عن كاهل الدولة مسؤوليات ثقيلة كان من واجبها هي أن تقوم بها لصالح مواطنيها،

الواجب في مثل تلك الظروف بين الأمرين: الكفائي والعيني، ولا يمكن ولا يتصور لأدوار واجبة مثل هذه أن تقوم على غير العمل الجماعي.

ولقد أوجدت جهود الجماعات المدافعة عن حياض الأمة في كثير من الأحيان ظرفاً سياسية جديدة، أصبح من الممكن أن يبنى عليها السياسيون؛ لحفظ الثمار من خطف الأغيار، والحيلولة دون إضاعة جهود المجاهدين وتضحيات المضحين.

ولا تزال الضرورة قائمة بناء على ما سبق، يمكن التأكيد على أن أوضاع العالم الإسلامي، على كافة المستويات المنهجية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدفاعية، ربما أصبحت أسوأ بكثير لو لم توجد هذه الجماعات، وتستمر في القيام بأدوارها المتنوعة ووظائفها المتعددة؛ وذلك على مدى ما مضى من عقود طويلة وحتى الآن.

ماذا مثلاً... لو لم ينشأ في فلسطين عمل (جماعي)، أثمر وجود منظمة حماس وغيرها من المنظمات التي تبنى النهج الإسلامي، بديلاً عن النهج العلماني صاحب الجرائم وصانع الهزائم أمام شرذم اليهود؟! وماذا لو لم تنشأ الجماعات المجاهدة ضد الغزو الروسي في أفغانستان لتدمره وتدحره، ثم تنشأ بعد ذلك في أفغانستان أيضاً جماعات الطلبة التي استنقذت ثمرة الجهاد السابق من الضياع، ثم صمدت وتصدت للغزو الأمريكي، وماذا لو لم تشكل على وجه السرعة جماعات المقاومة المسلحة في العراق؛ لتواجه الكارثة التي حلت على ذلك البلد؟! وعلى سائر الأمة؛ جراء الغزو الأمريكي المدعوم بتحالف شبه دولي؛ حيث تحولت تلك الجماعات الصغيرة إلى مجموعات وتكتلات كبيرة، استطاعت بفضل من الله أن تُلحق بالأمريكيين وحلفائهم هزيمة قاسية، في مدة قياسية لا تتعدى أربع سنوات، مع ما لأمریکا من قدرات أعجزت جيوش العالم وتكتلاته السياسية والعسكرية على مدى ما يزيد عن نصف قرن. ومثل هذا يقال عن أنشطة الجماعات الأخرى في المجالات الأخرى.

وهنا لا يصلح أن يظل المسلمون معزولين عن التعامل السياسي مع هذا الواقع، فهماً ومدارسةً وممارسةً، وهذا ما حاولت الجماعات المهمة بالشأن السياسي سد الثغرة فيه، وقد وُفِّقَتْ إلى حد كبير في إيجاد الأرضية التي يمكن أن تبنى عليها الأجيال المقبلة عبر تجارب من النجاحات والإخفاقات المورثة للخبرة، وبخاصة بعد أن بدأت بوادر ظهور مشروعات لإنشاء كيانات سياسية إسلامية في عديد من البلدان.

٤- في مجال المدافعة والممانعة :

حيث برزت حركات وجماعات تبنى نهج الدفاع عن الأمة في أزمنة وأمكنة الخطر، في صورة كفاح مسلح، أو دعم له ووقوف وراءه. وقد فرضت على المسلمين ظروف في كثير من مناطق العالم توجب عليهم النفي العام لصد الصائليين المعتدين، ولهذا كان لا بد من إنشاء وتقوية مخالب وأنياب دفاعية من الشعوب، تذود بها الأمة عن أرضها وعرضها في مواطن التحدي.

لقد نشأت، ثم تطورت، ثم توسعت جماعات إسلامية مجاهدة في فلسطين وكشمير وأفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال والفلبين وغيرها في العقود الماضية، وكان نشؤها من الضرورات المفروضة؛ لكبح جماح الأعداء عن المزيد من قهر الأمة، أو على الأقل تقليل الشر الناشئ عن عدوانهم الواقع والمتوقع، وصرف أنظارهم إلى خارج أوطان المسلمين.

وقد استجدت أوضاع أخرى في كل من العراق وأفغانستان بعد الغزو الأمريكي الأخير، وكذلك يُتوقع أن تنشأ أوضاع أخرى مشابهة في السودان والصومال وبعض بلدان الشام والخليج العربي، وهنا لا مجال للجدال في مشروعية العمل الجماعي المسلح للتصدي للمعتدين على حرمة الأمة إذا تقاعست الحكومات عن ذلك؛ حيث يتقلب هذا

إذ الكل حُرٌّ في اختيار الاجتهاد الذي يراه: في نوعية العمل، وفي كيفية التنفيذ، وطبيعة العلاقات وسقف الخيارات، دون أن يكون هناك سلطان يَزَعُ الله به ما لا يَزَعُ بالقرآن، ويُوَحِّد الأمة في الأحكام على المحكمات، وفي النوازل على اجتهادات أهل الشأن والعلم والفقهاء قبل سائر الاجتهادات.

ما أزعجه أن أكثر الآفات التي لحقت بالعمل الإسلامي في ظل الظروف المشار إليها، إنما أنتجها غياب القيادة الواحدة الراشدة، وضعف المرجعية الجامعة الموحدة الصفوف، سواء كانت هذه القيادة أو المرجعية علمية أو عملية؛ حيث برزت قيادات متنازعة، أشاعت نوعاً من التحزب حول أشخاصها وأفكارها فتعددت بذلك المرجعيات، التي لا يصلح أكثرها لأن يكون مرجعاً أصلاً، وظهرت أنواع من التكتل الضار، مُشكِّلة (حزبية سلبية) تُفرِّق ولا تجمع، وتُبَدِّد ولا تبني.

وعندما أتحدث عن الحزبية (السلبية) فأنا أعني ما أقول، فالتحزب منه ما هو سلبي مرفوض، ومنه ما هو إيجابي مفروض، فأصل ولاية أولياء الله، هي التحزب والتجمع في ظل محبته وطاعته والانقياد لشريعته، والمتحزبون على هذا الأمر والمتناصرون به والمتنافسون فيه هم حزب الله، فله حزب وعدهم بالنجاح في الدنيا والصلاح في الآخرة ﴿الْأَلْبَانِ حِزْبَ اللَّهِ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ولثلاث يدعي مدع أنه وحزبه يمثلون حزب الله لمجرد النسبة أو التسمية أو الادعاء، جاءت آيات القرآن فاصلةً في تحديد الأمور المؤهلة لوصف (حزب الله)، فقال الله سبحانه: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ

إن مثل هذه النجاحات على الامتداد الزماني والمكاني خلال العقود السابقة، لُتْشِير إلى حقيقة بارزة، وهي أن الجماعات الإسلامية - كانت ولا تزال - ضرورة يفرضها الظرف الاستثنائي الطويل الذي دخلت فيه الأمة منذ أكثر من قرن، ولم تخرج منه لآن، وهو الظرف الذي شَغَرَ فيه الزمان عن الكيان القوي الممكن الذي يحفظ للمسلمين عزمهم وكرامتهم ومكانهم اللائق بهم تحت الشمس، كخير أمة أخرجت للناس.

الحزبية... النقص المنغص:

إن الظرف الاستثنائي المشار إليه، والذي كان أبرز أسباب نشأة الجماعات، هو نفسه الذي أوجد عدداً من النقائص والمنغصات في عملها؛ حيث لا يمكن أن تستوي الظروف الطبيعية والظروف الاستثنائية في النتائج، فالظرف الطبيعي في حياة الأمة وفق ما حددته الشريعة وحكاه التاريخ، يقتضي أن تكون للمسلمين جماعة واحدة، ذات قيادة واحدة، ومرجعية واحدة، وخطة واحدة وتوجه واحد، يسير بها في اتجاه ثابت نحو هدف متفرد، وهو أن تكون كلمة الله هي العليا، وقوة الحق هي الأولى.

إن الأمر الذي يغفل عنه البعض ويتجاهله آخرون، هو أن العمل الإسلامي كله بجهوده الجماعية والفردية، والعلنية والسرية، السلمية والنضالية، كان ولا يزال يُمارس في ظروف شدة وأوقات أزمة، ولهذا فمن الطبيعي أن تكتنفه النقائص وتلحق به العيوب أكثر مما يحدث في الظروف الطبيعية. فغياب القيادة الواحدة، ومن ثم الجماعة الواحدة والمرجعية الواحدة والتوجه الواحد - ولو على سبيل الأمر الغالب - في تاريخنا المعاصر، أفضى إلى حتمية الاختلاف المستمر المثمر للتنازع والمُظْهِر للفرقة؛

إفساد تلك الآثار، إنما تأتي من قبل الحزبية السلبية غير الشرعية الناشئة عن اتباع الهوى، وتجارب العمل الإسلامي تشهد بذلك، فكم عطلت الحزبية من مشاريع؟! وكم شوّهت من أفكار، وهدمت من رموز، وأماتت من طاقات، وأهدرت من قدرات؟! فوفقاً للحزبية الجانحة: كل مشروع ناجح للآخرين هو خصم من نجاحنا، وكل فكرة رائدة لغيرنا هي زائدة عن حاجتنا، وكل رمز صاعد نحو الريادة من خارج الحزب، هو خطر شديد على بقاء ونقاء الحزب، بل يكاد بعضهم أن يقول: من ليس معنا فهو ضدنا...! وهكذا، فبدلاً من أن يكون المؤمن للمؤمن كالبنين المرصوص يشد بعضه بعضاً - كما يحب الله ورسوله - تجعله الحزبية المقيتة كالبنين المتمايل يهد بعضه بعضاً.

لقد أهانت الحزبية المذمومة مثلاً، مفهوم الجهاد في حرب أفغانستان الأولى؛ حيث تقاطلت بعض الأحزاب الجهادية على مرأى ومسمع من العالم في بداية التسعينيات، بما أضحك علينا الأمم، وأدمى قلوب المؤمنين، وخطف منهم الفرح والسعادة بالانتصار العظيم على الروس، وهو الذي شاركت فيه الأمة كلها؛ فكلفها عشرات الآلاف من أرواح المجاهدين ومئات الملايين من نفقات المحسنين، وما لا يقدر بثمن من أوقات وطاقات المتعاطفين والمتعاونين.

والكل يعلم أن الحزبية السوداء، هي التي أشعلت الفتنة أو استجابت لها، حتى أذهلت وأشغلت الحكماء والعلماء عن إطفاء نارها.

وقد لعبت الحزبية دوراً أسوأ لما نهضت حركة طالبان في أفغانستان أيضاً، فتجهم الحزبيون لها، وتهجموا عليها، وضمنوا عليها بالولاء الذي متوا به على الأعداء، ثم تطور الأمر إلى صورة أخس، عندما انضمت بعض الجماعات الحزبية إلى خندق الكفار ضد إخوانهم وهم تحت النار!!

وقد بُلي العمل الإسلامي في الجزائر ببعض

يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٦﴾

[المائدة: ٥٤-٥٦]

فحزب الله أهل لمحبه؛ لأنهم يوالون المؤمنين إلى حد الذلة لهم، ويعادون الكافرين إلى درجة العزة عليهم، والترفع عن التبعية لهم، وهذه من أخص الصفات المطلوبة في مواقف الإسلاميين بدلاً من المواقف المستمدة من تقلبات التحزب المذموم.

إن (حزب الله) بهذا السلوك، يُوجد مفهوماً إيجابياً للتحزب على الحق، وهو مفهوم يُنازع بالتحزب الذميمة الذي تشوبه الآفات والمخالفات، التي تبدأ من الميل لهوى النفس، لتمر على استرضاء أهواء الناس، ثم تنتهي إلى الركون إلى أعداء الله، والولاية والانقياد لزعيمهم وموجههم إبليس - عليه لعنة الله - حينها تكون الولاية للشيطان وحزبه، ويكون التجمع على طريقته ودربه، ويكون التحزب تحت رايته الضالة وغايته الخاسرة ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩].

فالحزبية إذن من الأوصاف النسبية الإضافية، ولكن الذي أعنيه في هذه المقولة التي عُنُوْتُ بها لهذه المقالة «ما بعد الحزبية» هو الحزبية السلبية غير الشرعية، التي تُفرق القلوب، وتُفسد النوايا، وتُشردم الصفوف، وتُبدد الجهود، وهذه الحزبية - على سوء غرسها وخبث ثمارها - زاد ضررها غياب القيادة، وتفرق المرجعية، وتعدّد الجهات، فجزء كبير منها نشأ واستمر بسبب تلك الظروف القهرية، لكن جزءاً آخر - ولعله الأكبر - راجع إلى تجاوزات شرعية وتنافسات دنيوية، وأهواء شخصية، كان من الممكن تداركها، لو صحت النوايا وقوّم الأداء بضوابط الشريعة على الخاصة والعامة.

مضار الحزبية السلبية:

إذا كان للعمل الجماعي ثماره الطيبة، وآثاره النافعة فإن الآفة الأولى التي تهدد هذه الثمار، وتعمل على

في النهاية تحكي عمق المأزق الذي عاشه، ولا يزال يعيشه العمل الإسلامي في بقاء تلك الازدواجية العكسية بين الحزبية وخلاص النية.

لقد أوصلت الحسابات الحزبية غير الشرعية، إلى ممارسات تخالف الشريعة، بل وتخالف العقيدة، ومع ما قد يقال من أن التحزب على مبدأ أو فكرة أو جماعة، هو من المظاهر والظواهر الطبيعية في الحالة المجتمعية طوال تاريخ الأمم، وأنه أمر لا يمكن تلافيه أو التلاقي على الصواب فيه، فإنه يُجاب عن ذلك بأن حتمية الوقوع القدرى شيء، وتسويغ الوجود كأمر شرعي شيء آخر، فبحسب الميزان الشرعي، لا يمكن الاحتجاج بالأقدار في وزن وتقويم الأعمال.

لقد أوصلت الحسابات الحزبية غير الشرعية، إلى ممارسات تخالف الشريعة، بل وتخالف العقيدة

هل الحل في الحل:

إن الجماعات الإسلامية -في رأبي- لا يزال لها دور رائد، وموقع قائد، في ميادين التمكين للدين، فلا زالت الظروف التي نشأت لأجلها قائمة، ولا زالت الأمة في حاجة إلى تنوع تخصصاتها، وتميز عطائها، وانتشار أنشطتها، وإن التنادي بتجاوز مرحلة عمل الجماعات في عصرنا الراهن، إنما هو كدعوة لهدم بناء قديم عريق عامر بدعوى إنشاء بنية جديدة ومعاصر، دون أن يكون لنا في مشروع البناء الجديد رأس مال لتأمين التكلفة، أو مهندسون للتخطيط، أو عمال للبناء، فتكون النتيجة هي الاستقرار في العراق، أو التقدم إلى وراء!

صحيح أن العمل الجماعي في ذاته ليس غاية إنما وسيلة، ولكن من قال: إن الوسائل يُصَحَّى بها قبل تأمين البدائل؟!!

إن حجج المنادين بتجاوز مرحلة الجماعات، تتلخص في أن مشكلاتها أصبحت أكثر من حلولها، أو أن أدوارها قد استنفدت، أو أن وسائلها قد عفا عليها الزمن، وأن أطرها لم تعد مناسبة في زمن تطور

الحزبيين الذين أثروا نصرة العلمانيين على الإسلاميين، لا لشيء إلا لاختلاف الانتماء الحزبي مع أن الراية والغاية يُفترَض أنها واحدة.

وكذلك نُكِبَ العمل الإسلامي في مصر واليمن والسودان وفلسطين ببلايا حزبية مشابهة، كانت الحزبية فيها دائماً تشق الصفوف وتُضعِف الأداء وتُفرِّق الجهود.

وها نحن نشهد على الساحة العراقية التي تشهد أعظم ملحمة جهادية في هذا العصر على الإطلاق، غربان البين الحزبية تنعق في سماء بغداد بنشيد نشاز، يريد تفريق قلوب المجاهدين، وتمزيق صفوفهم (بتقسيمات

وتصنيفات، تشطر المجموعات المجاهدة إلى وطنية وغير وطنية، ومحلية ووافدة، وشريفة وغير شريفة، ومثالية وواقعية) في عملية هدم متعمد، تهدد جلال الموقف ودقة الظرف وضخامة الانتصار الأشبه بالمعجزات، في زمن انتهاء المعجزات، وهو ما يكاد أن يكرر فاجعة المسلمين في جهاد الأفغانيين.

لا يعني الكلام عن الأثر المدمر للحزبية العنثية في ساحات النضال السياسي، والقتال أو النزال الجهادي، أن نغفل آثارها القاتمة والقاتلة في الساحات الدعوية بل والعلمية!! فلا تزال المنازعات الحزبية تراحم صلاح النية في الأعمال الدعوية وأحياناً العلمية، فلكل جماعة مثلاً مساجدها وروادها وعلماؤها ودعاتها -في بعض البلدان- بحيث يكاد يُفرض حظر تجول في الساحات الدعوية لبعض الاتجاهات من اتجاهات أخرى، وفي بعض الأحيان يكاد الاقتصار على تلقى منهج الجماعة أو الحزب، أن يكون أشبه بالتلقّي عن المصادر المعصومة؛ حيث يعد السماع أو الاطلاع على غيرها، أو التلقّي عن الآخرين خرقاً لقواعد الانتماء، وتجاوزاً لحدود السمع والطاعة! والحكايات في هذه الأمور لا تكاد تنتهي، وهي

إلى عدم الاختلاف، وتكثف التشنيع على المتفرقين والمفرقين. فما المانع من أن يعمل العاملون في مواقعهم التي يُسَرُّوا لها في أجواء جديدة ونظيفة، يحل الاحترام فيها محل الصدام، والتناصر محل التنافر؟! وما المانع أن يستشعر كل عامل أنه مُكَمَّل للآخر والآخر مكمل له؟! حيث تحتاج قضية العمل للإسلام إلى مجموع جهود الحاملين لرايته، العاملين لنصرتة.

إن مفهوم الشمولية في العمل الإسلامي، كان من المفترض أن يكون من المفاهيم التي استقرت وأصبحت من البديهيات، بعد أن ظهر للجميع أن

من المستحيل أن تقوم جماعة واحدة أو توجه واحد بحمل كل أعباء الدعوة دون تعاون الآخرين. ولكن... قاتل الله الحزبية، التي تصور لكل جهة أنها وحدها القادرة على تصنيع سفينة النجاة وتدريب ربانها،

وتركيب آلتها وجمع ركابها، والتحكم في مسارها وتوجيه هوائها، وتسيير الماء من تحتها!!

صحيح أن السفينة لا ينبغي لها إلقطان واحد في ظروف العافية والاستقرار، إلا أن هناك ظروفًا استثنائية قد يُفقد فيها القائد أو يمرض، وعندها لا بد من إلابتعاون الكل في توازن تام وتجرد كامل، حتى لا تغرق السفينة بالجميع.

إننا في حاجة ملحة إلى تجاوز الحزبية إلى الشمولية في مرحلة الخطر التي نعيشها، فما المانع من أن يتواضع السياسيون للشرعيين، فيستمدون منهم ضوابط ما يفعل وما لا يفعل في السياسة وفق موازين الشريعة؟ وما العائق من أن يفتح الشرعيون على فهم مجريات السياسة ومخرجاتها، التي تؤثر حتمًا على مسيرة المسلمين في العمل للدين؟

لماذا لا يستشعر السياسيون أنهم في حاجة إلى توضيحات الجهاديين، التي لولاها -بعد فضل الله- ما نفعت السياسة ولا أفلح الساسة؟!... وما الذي

أشكال العمل المؤسسي في المجتمعات المتقدمة. قد يكون بعض هذه الأقوال صحيحًا، ولكن السؤال يظل.. ما هو البديل الجاهز في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة، وتحتاج فيها إلى كل جهد فردي، فضلاً عن أداء جماعي في خدمة دين الناس ودينهم، والذود عنهم في كافة المجالات العلمية والتعليمية، والإعلامية والاجتماعية، والسياسية والجهادية؟!

إن الدعوة إلى تجاوز مرحلة الجماعات قبل إيجاد البدائل، هو بالإضافة إلى أنه غير مصلحي، فإنه غير واقعي، فلا توجد جهة في العالم الآن تملك أن

توقف تجمع الجماعات، وليست هناك صلاحيات لأي جهة كانت أن تُصدر أمرًا بحل جماعة كذا، أو تحويل مسار جماعة كذا، فالدعوة إلى حل الجماعات، و(تسريح) أعضائها هو حل مستحيل، وبالإضافة إلى أنه غير مستساغ فإنه غير مستطاع.

إن الطرح البديل -في نظري- هو تصحيح الوجهه في اتجاه (ما بعد الحزبية)، وكذا التوجه نحو التطوير والتعديل في أطر العمل الجماعي، مع الاستمرار في التوسع خارج إطار الجماعات أو في تجمعات من نوع جديد، فهي ثلاث ركائز مطلوبة:

الركيزة الأولى:

تقليل تحكم الحزبية السلبية في توجيه عمل الجماعات، وهو ما أعنيه بالدعوة إلى (ما بعد الحزبية)؛ حيث من الممكن أن يتحسن أداء الجماعات الإسلامية أضعافاً مضاعفة، إذا تخلت عن جعل الحسابات الحزبية ميزاناً لتقويم الأشياء، والحزازات الحزبية معياراً للولاء والبراء.

إن تقليل خطر الاختلاف، حزبياً كان أو غيره، ليس مستحيلاً، بل هو داخل في حدود المستطاع؛ لأنه أمر شرعي وديني، فقد تكاثرت الدعوة في نصوص الشريعة

التي يمشي بها والعين التي يُبصر بها. إننا لا يمكن أن نتصور ساحة إسلامية نضج العمل الإسلامي فيها، دون أن تكون قد تجاوزت مرحلة الحزبية، وقد آن الأوان للإسلاميين أن يُفطّموا من هذه الطفولية الحزبية القميّة غير البريئة.

الركيزة الثانية:

الانطلاق بلا تردد، إلى تطوير أداء الجماعات وتعديله في إطار ضوابط الشريعة، فقد ضيّعت بعض التجمعات عمرًا في الأوهام، من خلال الالتزام بقوالب حزبية، صنعت منها ما يشبه الثوابت الشرعية، مع أنها لم تكن أكثر من اجتهادات لأفراد، تحولت إلى سياسات نمطية يحظر الخروج عنها، ويحذر من تجاوز خطوطها، مع أنها اجتهادات، ربما انكشف خطؤها وانحرف خطها.

إن بعض التجمعات الإسلامية مثلاً، كانت ولا تزال تنظر إلى الاهتمام بالشأن السياسي على أنه رجس من عمل الشيطان، وقد نقل موجهوها عز وفهم عن الشأن السياسي برؤيته إلى

الأتباع، حتى صار الواحد منهم يتفاخر بمقاطعته متابعة وفهم أخبار العالم، مع أن أكثر تلك الأخبار اليوم، هي أخبار إخوانهم من المسلمين المحاربين والمستضعفين والمحاصرين، أو أولئك المناهضين والمقاومين، وفي مقابل هؤلاء أسرف آخرون في الانغماس في (ساس، ويسوس، وسائس، ومسوس) إلى الحد المُسي للعرض الأصلي من تناول الإسلاميين للشأن السياسي، كأحد وسائل خدمة الدين، لا نصرته الحركة أو الحزب.

وقد يلهي هذا الاستغراق في شؤون السياسة عن أمور ضرورية، من فهم العلم الذي لا غنى عنه في ضبط ممارسة أي شيء بما في ذلك السياسة، وقد

يضير الجهاديين إذا تتلمذوا على العلماء الربانيين واستفادوا من السياسيين الفاقهين؛ ليدركوا أبعاد التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية التي يعملون في معتركها، ويجولون في مسارها ويكتوون بناها... ثم... أليس أولئك جميعًا في حاجة إلى جهود المرين، الذين يقومون بتربية طلاب العلم وأرباب السياسة ومحبي الجهاد، ويزكون فيهم روح التأخي والتناصر والتعاضد، وأليس جميع العاملين في الحقول الإسلامية لا يستغنون عن جود الأغنياء، وعطاء الفقراء، وحكمة العلماء، وحنكة الساسة، ودُرْبَة المفكرين والإعلاميين والحقوقيين؟! لماذا لا نتقاسم الأدوار، بدلاً من تقاتل الأفكار؟ لماذا لا نتكامل حتى لا نتأكل، ونتصارع بلا تصارع، وتحل بيننا روح النصيحة بدل حب النقد والفضيحة؟! إن التكامل مع التصحيح، هو أهم السبل لإعزاز الدين وإكمال مسيرة التمكين. ليبق أهل العلم والدعوة

في خطهم، والجهاديون على دربهم، والسياسيون في حال سبيلهم، ما دامت النصيحة سبيل الجميع إسداءً وقبولاً، وما دام السعي إلى التصحيح والتقويم ماثلاً وقائمًا عند

لماذا لا نتقاسم الأدوار، بدلاً من تقاتل الأفكار؟ لماذا لا نتكامل حتى لا نتأكل، ونتصارع بلا تصارع، وتحل بيننا روح النصيحة بدل حب النقد والفضيحة؟!

كلّ منهم، وليعملوا جميعًا ففي كل خير، ما دام بعضهم يؤدي دورًا مكملًا لأدوار الآخرين، وما دام اختلاف الجميع لا يُخرج من إطار الاجتهاد إلى دائرة الأصول.

إن هذا التكامل نفسه يضيف بُعدًا وجدائيًا تضامنيًا مع رفاق الدرب وأصحاب الطريق، ويشعر بعضوية عامة لجماعة الإسلام العامة والكيان الإسلامي الواحد، فإذا كانت الأمة الإسلامية كالجسد الواحد - وهي كذلك - فإن العاملين في مجال العلم والدعوة فيها، هم القلب النابض في ذلك الجسد، والسياسيون والمثقفون هم العقل المفكر فيه، والمجاهدون والمحاسبون، هم اليد التي يبطش بها والرّجل

الحزب، وأرحب من الجماعة، وأوسع نطاقاً من حدود الحركة. ومشاركة الآخرين في أنواع الخير يجلب تأليف القلوب وتدريب القدرات وتبادل الخبرات. ٥- تضمين البرامج التربوية النظرية، برامج عملية في الانفتاح على الآخرين من المسلمين، والتواصل معهم، في إطار الجوامع المشتركة التي مساحتها أكبر بكثير من أطر المسائل المختلف فيها.

الركيزة الثالثة:

توسيع العمل خارج إطار الجماعات الموجودة، وإنشاء صيغ جديدة من العمل الإسلامي، تسع الشريحة الأوسع انتشاراً وأقل تأثيراً، وهي شريحة الإسلاميين غير المنتمين، وغير المنتمين للجماعات قد يكون من الأفضل أن يظلوا خارج إطارها وإسارها، لكن من غير المعقول ولا المقبول أن يظلوا - وهم الأكثرية - خارج عملية التغيير الإسلامي، فالحاجة ماسة إلى استيعابهم في صيغ عمل جديدة ومفيدة للأمة، والدعوة لتجاوز مرحلة الجماعات القائمة، الأولى منها تركيز الجهود على (جماعة) غير المنتمين، فهي أرض فضاء خارج مدينة الجماعات المكتظة، يمكن تخطيطها، ثم بناؤها على طرز جديدة بدل الانشغال بكيفية إزالة المدن القديمة الأهله.

إن كل فكرة يمكن أن ينادى بها لتطوير عمل الجماعات المنتمية، يمكن تفعيلها من دون عقبات في مجموعات غير المنتمين، فهؤلاء يمثلون حقلاً كبيراً، يمكن حرثه وغرسه دون خوف من هواجس الآفات التنظيمية والحزازات الحزبية. إنه إطار حر لا ابتكار صيغ مرنة من التعاون الشرعي والعمل الجماعي غير التقليدي، فالعمل للدين مطلوب في كل الأحوال، ولو كان من غير طرق الانتماء، وكثيراً ما نرى أفراداً، الواحد منهم بجماعة بل بأمة، وهو يعمل دون تقييد جماعي، وقد يكون الارتباط

رأينا من يعقدون خصومة بين العلم الشرعي وبقية أنواع النشاطات، وربما ظن بعضهم أن الإقبال على طلبه مضبغة للوقت، والأولى الانصراف إلى الدعوة أو الجهاد أو السياسة أو رعاية المشاريع.

لا يُطلب من الجميع - بداهة - أن يكونوا ساسة أو علماء أو مجاهدين، فكل مُيسَّر لما خُلق له، ولكن المطلوب من الجميع أن يتحرروا من القوالب النمطية، التي صنعتها الحزبية لترفع بها أفتواً وتضع آخرين بغير ميزان الشريعة. إن المراد

هو ألا تُختزل أعمال الدعوة الإسلامية في نشاط واحد، يرى نفسه، ويعمى عن غيره، فمن مقتضيات التطور نحو الشمول والتكامل في العمل الإسلامي: الإقرار بجهود وفضائل بقية العاملين، فهذا قمين بأن يقيم الجسور، ويقرب المسافات بين الجماعات، ويهدم أسوار العزلة فيما بينها.

وهناك خطوات عملية يكمن بها تطوير العمل الجماعي القائم، والسير به نحو الترشيد والتكامل، ومن هذه الخطوات:

- ١- الانتماء الإسلامي العام أساس العلاقة بين العاملين للإسلام، بدلاً من بناء العلاقات على أسس الانتماءات الحزبية.
- ٢- إحياء عقيدة الولاء لكل مسلم على قاعدة الحب في الله والبغض في الله، وجعل الانتماء الإسلامي العام أساس العلاقة بين العاملين للإسلام، بدلاً من بناء العلاقات على أسس الانتماءات الحزبية.
- ٣- إعطاء الاختلافات حجمها الطبيعي، بلا إفراط ولا تفريط، حتى لا تجري المبالغة في اتخاذ المواقف على أمور ربما لا تخرج عن حيز الاجتهادات، أو يُصار إلى التهوين من شأنها على حساب الدين.
- ٤- تقليل الالتزام الصارم بالعمل داخل الأُطر الحزبية المعينة، فمساحة العمل الإسلامي أكبر من

الجماعي معرقلًا له. كما أن هناك تجمعات قد تُقزّم طاقات أفراد داخلها، ربما كانوا عمالقة خارجها، إذا أحسنت الاستفادة منهم.

وكما أن الأمة في حاجة إلى جهد كل جماعة تعمل للإسلام، فهي في حاجة أيضًا إلى جهد كل فرد فيها، فواجب وفرض أن يوجد دور لكل فرد، وهذا لن يكون إلا بتعديل وتطوير عمل الجماعات القائمة، وابتكار وتفعيل أطر جديدة من الأعمال، بحيث ينطلق الجميع من منهجية واحدة؛ على الأصول الاعتقادية الصحيحة كحد أدنى في الاتفاق والوفاق.

الهوامش:

- (١) رواه مسلم (١٧١٥).
- (٢) أخرجه الترمذي، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (١٧٥٨).
- (٣) رواه البخاري (٦٠٢٦).
- (٤) فتاوى ابن باز-الجزء الخامس.

معلومات إضافية

نماذج من (الجماعات) الحركات الإسلامية في الوطن العربي:

الإخوان المسلمون:

بدأت حركة الإخوان المسلمون - كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة - في مصر كحركة شبابية؛ أسس الشيخ حسن البنا بناءها الفكري سنة ١٩٢٨.

وتحققت كتنظيم عملي سنة ١٩٤٤، ثم تمددت الحركة ليصير لها فروع في البلدان العربية، مثل سوريا وفلسطين والأردن، والسودان والجزائر واليمن.

يدعو الإخوان المسلمون الأنظمة العربية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرون أن سبب تأخر المسلمين وانحطاطهم هو عدم تطبيقها، وقد ظهرت هذه المبادئ في الإنتاج الفكري للإخوان، وكتابات مُنظري الجماعة الذين أثروا في مسارها كسيد قطب وعبد القادر عودة ومعاصرين مثل يوسف القرضاوي وفتحي يكن، ومحمد أحمد الراشد، وفيصل مولوي.

ساهم تنظيم الإخوان في حرب ١٩٤٨ في فلسطين، كما ساندوا حركة يوليو/ تموز ١٩٥٢ ليصطدموا بعد ذلك معها. وعرف تاريخ الإخوان مواجهات أخرى غيرت مسار الجماعة في بلدان أخرى مثل أحداث حماة في سوريا.

وللإخوان المسلمين وبعض من يتبنى أفكارهم الإصلاحية حضور بارز في المشهد السياسي العربي في عدد من البلدان كمصر والمغرب والأردن وغيرها.

ويعرف الإخوان في سوريا خلال الآونة الأخيرة حالة من الحراك ضمن خط المعارضة لتغيير النظام في سوريا.

موقع جماعة الإخوان المسلمين:

www.ikhwanonline.com

الجماعة الإسلامية في لبنان:

في عام ١٩٦٤ برزت «الجماعة الإسلامية» بشكل رسمي، وافتتحت مركزها في بيروت، وأصدرت مجلة «الشهاب» في ١ كانون الأول ١٩٦٦، وكان أول أمين عام للجماعة هو الأستاذ فتحي يكن، إضافة إلى بقية المؤسسين: فايز إيعالي، محمد كريمة، محمد دريعي، وإبراهيم المصري. وأصدرت الجماعة مجموعة من النشرات الدعوية توضح فيها رسالتها، كان أبرزها

قضايا العمل الإسلامي

«الجماعة الإسلامية.. مبادئ وأهداف» جاء فيها: «من مبررات قيام الجماعة الإسلامية جهل المسلمين بالإسلام، وبُعدهم عنه، وتخليهم عن قيادته، وبالتالي ارتماؤهم في أحضان الاتجاهات المادية والمذاهب الوضعية، مما جعل بلادهم ومجتمعاتهم تؤول إلى قيادات غير إسلامية، فكان من نتيجة ذلك تأزم أوضاعهم السياسية، وتردي حياتهم الاقتصادية، وتكاثر الآفات والانحرافات».

أهداف الجماعة:

أولاً: تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس نقية صافية متصلة بالعصر ومشكلاته.

ثانياً: تنظيم الذين استجابوا للدعوة إلى الإسلام، وثقيفهم به وتأهيلهم ليكونوا الطليعة.

ثالثاً: مواجهة تحدي الحضارة الغربية.

رابعاً: السعي إلى بناء مجتمع جديد يكون الإسلام فيه هو الميزان بتصرفات الأفراد.

خامساً: السعي لجمع شمل المذاهب الإسلامية بالرجوع إلى الأصول الإسلامية.

مرحلة التأسيس:

في بداية السبعينيات كانت الجماعة منتشرة في مختلف المناطق الإسلامية (السنية) اللبنانية، انشغلت الجماعة ببناء الهيكلية التنظيمية، فقد كان لها مكاتب مركزية تُعنى بالإشراف على المكاتب المحلية، وكانت أهم الميادين التي عُنيت بها الجماعة:

- قسم الأسر: للتربية والتأهيل.
- قسم نشر الدعوة: للتبليغ والعمل الدعوي.
- قسم الطلاب: للعمل في الثانويات والجامعات.
- قسم الفتوة: للعمل الكشفي والتربية البدنية والمخيمات الصيفية.

عقد السبعينيات:

في عام ١٩٧٢ باشرت الجماعة أول تجربة انتخابية نيابية من خلال ترشيح المحامي محمد علي ضناوي في مدينة طرابلس.

وفي عام ١٩٧٥ بدأت الحرب اللبنانية الطويلة، واکتبتها الجماعة بتشكيل بنية عسكرية تولت الدفاع عن المناطق الوطنية والإسلامية عبر تنظيم «المجاهدون»، وكان لهذا التنظيم وجود عسكري في كل من طرابلس والشمال، ثم في بيروت، وفي صيدا أواخر عام ١٩٧٦.

الموقع الرسمي للجماعة الإسلامية في لبنان بالإنترنت:

<http://www.al-jamaa.net>

حزب العدالة والتنمية:

ولد حزب العدالة والتنمية -حاليًا-، حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية - سابقًا-، من رحم مقاومة المستعمر الفرنسي، عندما هبَّ الشعب المغربي للجهاد بالغالي والنفيس، وكان من هؤلاء المجاهدين في تلك الفترة الرائعة من تاريخ المغرب، الدكتور عبد الكريم الخطيب ومجموعة من إخوانه.

وبناءً على أحكام القانون رقم ٠٤-٣٦ المتعلق بالأحزاب السياسية تم اعتماد النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية:

بعض مواد:

المادة ١: اسم الحزب «حزب العدالة والتنمية».

المادة ٢: رمز الحزب «المصباح».

المادة ٣: يعمل حزب العدالة والتنمية لتحقيق الأهداف التالية:

١- الإسهام في تنظيم المواطنين وتمثيلهم من أجل مجتمع أفضل، تتوفر فيه العدالة بين الأفراد والجماعات، وتحقق فيه التنمية الشاملة.

٢- دعم دولة الحق والقانون، وتعزيز الاختيار الديمقراطي في إطار المرجعية الإسلامية للمملكة وثوابتها ومؤسساتها.

٣- الإسهام في ترسيخ ثقافة الوسطية والاعتدال.

٤- العمل على صيانة الوحدة الوطنية شعبًا وأرضًا، وتفعيل وحدة المغرب ووحدة المغرب الكبير، ودعم التوجهات الوحدوية بين الشعوب العربية والإسلامية.

٥- مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة.

المادة ١٧: الدكتور عبدالكريم الخطيب هو الرئيس المؤسس لحزب العدالة والتنمية.

المادة ١٨: الرئيس المؤسس هو الرئيس العام الشرفي لجميع هيئات الحزب الوطنية والمركزية.

المادة ١٩ الأستاذ ابن عبد الله الوكوتي هو الرئيس الشرفي للمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية.

المادة ٢١: تصنيف هيئات الحزب كما يلي:

- الهيئات الوطنية.
- الهيئات المركزية.
- الهيئات المجالية.

المادة ٢٢: الهيئات الوطنية للحزب هي:

- المؤتمر الوطني.
- المجلس الوطني.
- الأمانة العامة.
- اللجنة الوطنية.

المادة ٨٣: تتحدد الموارد المالية للحزب فيما يلي:

- واجبات انخراط الأعضاء.
- دعم الدولة.

- الهبات والوصايا والتبرعات النقدية العينية.

- العائدات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب.

المادة ٩١: يوجد المقر المركزي للحزب بمدينة الرباط، ويمكن نقله منها بقرار من المجلس الوطني.

المادة ٩٤: يشرع في تنفيذ هذا النظام الأساسي بعد مصادقة المؤتمر الاستثنائي عليه بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٠٦.

صادق عليه المؤتمر الوطني الاستثنائي بتاريخ ١٧ جمادى الثانية ١٤٢٦ هـ - الموافق ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ - الرباط.

الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية على شبكة الإنترنت:

<http://www.pjd.ma>

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

تندرج حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، كحركة إسلامية جماهيرية مجاهدة مستقلة، ضمن حركات الإحياء الإسلامي المعاصر، بما تحمله من خصائص الحركات الاجتماعية التغييرية والثورية.

تأسيس وتطور الحركة:

تعتبر المرحلة التمهيدية هي المرحلة التي احتضنت ميلاد الحركة، وتمثلها المرحلة المصرية منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨١، وتبرز بصمات فتحي إبراهيم عبد العزيز الشقافي، مؤسس وأمين عام الحركة، وهو من قرية زرنوقة بالقرب من يافا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، والذي شردت عائلته من القرية بعد تأسيس الدولة العبرية عام ١٩٤٨، وهاجرت إلى قطاع غزة؛ حيث استقرت في مدينة رفح. ولد الشقافي في مخيم للاجئين عام ١٩٥١، وفقد أمه وهو في الخامسة عشرة من عمره، ودرس في جامعة بير زيت بال الضفة الغربية، وتخرج في دائرة الرياضيات، وعمل لاحقاً في سلك التدريس بالقدس في المدرسة النظامية، ثم في مدرسة الأيتام، وفي أثناء عمله درس مرة أخرى الشهادة الثانوية، ثم التحق بكلية الطب بجامعة الزقازيق في مصر، وعاد إلى أرض الوطن ليعمل طبيباً في مستشفى المطع بالقدس، ثم طبيباً للأطفال في قطاع غزة.

اعتبر الشقافي حسن البنائين إسلامياً مؤسساً لاتجاه انبعاثي إسلامي قام بالتوفيق بين اتجاهين إسلاميين: أحدهما سلفي، والآخر إصلاحية، وتكمن أهمية البنائين للحركة في ثلاثة جوانب قام بالتركيز عليها، وهي: الانبعاث، والتنظيم والتنشئة، كما استفاد الشقافي أيضاً من تجربة عز الدين القسام، فانتقى أصحابه وأتباعه من أهل الدين والعقيدة، مثلما انتقى القسام أصحابه بعناية فائقة، ومن بين الفقراء، وتبنى أساليب تنظيمية صارمة، كما رفض الشقافي وحركته مبدأ الحوار مع سلطات الاحتلال، كما فعل القسام من قبل عندما رفض الحوار مع بريطانيا.

ويمكن تسمية المرحلة منذ عام ١٩٨٤، وحتى عام ١٩٨٧ مرحلة التأسيس للعمل المسلح الذي استمر طوال تاريخ الحركة بعد ذلك، فكانت العملية الأولى المسلحة هي اغتيال أحد طلاب المدرسة اليهودية في الخليل في أغسطس من عام ١٩٨٣، والتي أدت إلى قيام «إسرائيل» بحملة اعتقال واسعة في صفوف الجهاد الإسلامي وقيادتها ومنهم الشقافي وحوالي ٢٥ آخرين، مما دفع إلى التعاطف الشعبي مع الحركة والالتفاف حولها، وهذا هو الأمر الذي مهّد إلى مرحلة الجهاد المسلح الشرعي في مواجهة الاحتلال.

أهداف الحركة:

تتمثل في التالي حسب صياغات الحركة:

* تحرير كامل فلسطين، وتصفية الكيان الإسرائيلي، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين.

* تعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها إعداداً جهادياً، وعسكرياً، وسياسياً، بكل الوسائل التربوية والثقافية والتنظيمية الممكنة.

* استنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان.

- * العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقات مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كل أنحاء العالم.
- * الدعوة إلى الإسلام بعقيدته، وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته الحضارية للأمة الإنسانية.
- وسائل الحركة لتحقيق أهدافها حسب صياغات الحركة:
- * ممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح الاحتلال الإسرائيلي.
- * مد أسباب الاتصال والتعاون مع الحركات الإسلامية والمنظمات الإسلامية والشعبية، والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني.
- * السعي للقاء قوى شعبنا الإسلامية والوطنية العامة على أرض المعركة ضد الكيان الصهيوني، على أرضية عدم الاعتراف بهذا الكيان.
- * اتخاذ كافة الوسائل التعليمية والتنظيمية، والثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والإعلامية والسياسية والعسكرية، مما يبيحه الشرع، وتنضجه التجربة من أجل تحقيق أهداف الحركة.
- * استخدام كل طرائق التأثير والتبليغ المتاحة من وسائل الاتصال المعروفة والمستجدة.
- * انتهاج مؤسسات الحركة وتنظيماتها من أساليب الدراسة والتخطيط والبرمجة والتقويم والمراقبة بما يكفل استقرار الحركة وتقدمها.

هذه المعلومات مأخوذة من:

حركة الجهاد الإسلامي، دليل الحركات الإسلامية في العالم

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول

يناير ٢٠٠٦.